

الحصول على حدود آمنة ومتفق عليها » .

واعتقد سنفور، الذي لم يكن معنادا على بهلوانيات الدبلوماسية الاسرائيلية ، ان معنى هذا الكلام هو ان اسرائيل لا تريد فعلا « ضم اي جزء من الاراضي المصرية » ، ولذلك اعتبر ان نتائج رحلة الرؤساء الامريكيين ، التي استهدفت تحريك مهمة يارنغ ، كانت ايجابية ، ولذلك أحس بالاستياء الشديد عندما رفضت اسرائيل التصريح ثانية بذلك ، ولفقت نظره الى الفقرة التالية في الجملة « حدود آمنة ومتفق عليها » . وقد أثار موقف سنفور جدلا في الحكومة الاسرائيلية وفي اوساط المعارضة ، وولد تلقا معينا دفع الحكومة الاسرائيلية لارسال احد دبلوماسيها الكبار ، والتر ايتان ، الى السنغال للتفاهم مع سنفور ، وازالة الاشكال . وقد تركز الجدل في الحكومة حول مدى سلامة استعمال اسرائيل لتعبير « عدم ضم » أي اراض، الذي اعتبره بعض الوزراء تعبيرا غير موفق يمكن ان يوقع الحكومة الاسرائيلية في اشكالات شبيهة باشكال سنفور وطالبوا ابا ايبن وزير الخارجية بالكف عن استخدامه . وشرح ابا ايبن في صدد توضيحه للتعبير ان اسرائيل لا تريد فعلا ان « تضم » اراضي عربية ، وانما تريد « التفاهم » مع العرب على تعديل الحدود ، ومتى تم « التفاهم » بين الطرفين على الموضوع فان الامر لا يعود ضما . وقد اغتنم بيجن زعيم المعارضة اليميني فرصة الجدل في الحكومة ليكتب مقالا طويلا في تعريف (١٩٧٢/٢/١٨) بين فيه تهافت منطلق ايبن ، ودعا الحكومة الاسرائيلية لان تكون صريحة وتستند في احتفاظها بالناطق « المحرة » (!) على « حق الشعب اليهودي في وطنه » (!) . اننا لم نستطع العثور في الصحف الاسرائيلية على نيا يذكر ماذا كانت نتيجة المناقشات في الحكومة الاسرائيلية حول اخر ابتكاراتها الدبلوماسية ، ولكن المرء يتفق مع المعلق السياسي لمعريف (عدد ٧٢/٢/١٤) في ان « ليهلوانيات اللغة في الدبلوماسية حدودها ايضا » .

اجتماعات نسييه : وكشفت الصحف الاسرائيلية في شهر شباط عن حدوث اجتماعات بين انور نسييه وزير الدفاع الاردني السابق ، وكل من غولدا مئير ودايان وشلومو هليل وزير البوليس الاسرائيلي . وقد كان رد الفعل الاولي لناطقين رسميين هو نفي حدوث هذه الاجتماعات . ثم

عادوا فأكدوا نيا حدوثها وذكروا انها كانت محادثات شخصية . ثم عادوا ثانية فذكروا انها روتسين تستوجه سياسة الجسور المفتوحة ونشط الحياة في الضفة الغربية . ولكن المراقبين السياسيين ربطوا بين جملة قائلها غولدا مئير « عرضا » في اجتماعها بكتلة المعراخ البرلمانية وبين الاجتماعات المذكورة . اذ ذكرت غولدا مئير ، اثناء حديثها عن أزمة المجلس الحاخامي الاعلى التي هددت كتلة المدال بسببها بالاستقالة من الحكومة ، انه يجب حل المشكلة مع المدال لانه لا يجوز التفكير بحكومة تستند (دون المدال) الى مجرد ٦٤ عضوا في الكنيست ثم اضافت : « ماذا سيحدث مثلا لو ان الملك حسين اراد التفاوض معنا حول اتفاق سلام في السنة القادمة ؟ لذلك يجب ان تكون لنا حكومة ثابتة » . وفسر المراقبون جملة غولدا مئير المفاجئة على انها تلميح لاتصالات وقعت مع الاردن . وانطلق الصحفيون وراء نسييه والمسؤولين الاخرين يحاولون استجلاء الحقيقة . وقد أكد انور نسييه في مقابلاته الصحفية والتلفزيونية وقوع الاجتماعات ولكنه نفى ان يكون يقوم بدور الوسيط بين الملك حسين وحكومة اسرائيل مدهيا ان « المشكلات التي تواجه اسرائيل معقدة بحيث لا يستطيع غير الحكام في البلدين معالجتها ويجاد حلول لها » ، بينما اصدر مكتب رئيسة وزراء اسرائيل بيانا يؤكد فيه وقوع الاجتماعات ويعلم انها تناولت « مواضيع عامة » . الا ان المراقبين في اسرائيل ، بناء على المعلومات المتسربة اليهم من اوساط مطلعة ، استمروا في التأكيد بأن محادثات نسييه لم تكن حول مجرد ترتيبات الحج والسياحة وانتخابات البلدية في الضفة الغربية ، وانما تطرقت ايضا الى موضوع التسوية السياسية . بتاريخ ٢٤/٧٢/٢ نشرت هارتس نيا صفيرا يقول بأن غولدا مئير تبنت في نقاشات سياسية دارت على مستوى عال في القيادة السياسية موقفا ينادي باعطاء الاولوية لحل مع الاردن على حل مع مصر شارحة موقفا بقولها انه من مصلحة اسرائيل اولا : تحقيق حل يؤمن الجبهة الشرقية . ثانيا : زيادة الشعور في مصر بأن الاتفاقيات في الشرق الاوسط ليست مربوطة ببولوية او موافقة القاهرة . وقد عادت هارتس في اليوم التالي فأكدت النبا رغم نفي اوساط رئيسة الحكومة له . ان الحكومة الاسرائيلية ما زالت حتى لحظة كتابة هذه السطور تحاول احاطة ما جرى ويجري في الاجتماعات